



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

السياسات والإستراتيجيات العامة

أولاً: المقدمة

في العام ٢٠٠٥، دعت الأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى تحضير استراتيجيات إنمائية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وقد تمّ تحديد هذه الأهداف في المؤتمرات والقمم التي عقدت خلال العقدين الماضيين، ووافقت عليها الدول الأعضاء^١. وبهدف مساعدة الدول في هذه المهمة، لجأت الأمم المتحدة إلى خبراء قاموا بتحضير "مذكرات توجيهية في السياسات"، هي أشبه بخطوط عريضة واقتراحات موجّهة إلى صانعي السياسات والإستراتيجيات على مستوى الحكومات والمجتمع المدني، في مجالات رئيسية ضرورية: الإقتصاد، القطاع المالي، التجارة، الاستثمار، التكنولوجيا، الأوضاع الاجتماعية والإصلاح^٢....

وبالتالي، ينتظر المجتمع الدولي، أن تقوم الحكومات أولاً برسم سياسات تتبنى فيها أهدافاً إنمائية وطنية، ومن ثم وضع إستراتيجيات تسمح لها بتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً: تعريف

- السياسة العامة

قبل تعريف مصطلح « السياسة العامة»، ينبغي أولاً التمييز بين السياسة (Politics)، التي هي العمل السياسي كنشاط عام، والسياسة العامة (Public Policy)، كبرنامج عمل حكومي.

^١ الأمم المتحدة، التعاون التقني، "الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية : مذكرات توجيهية في السياسات"،

^٢ <https://esa.un.org/techcoop/arabic/policyNotes.asp> (الإطلاع بتاريخ ٢٠١٧/٦/٦)

مثالاً على ذلك : " مذكرات السياسات المتعلقة بالإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، السياسات المتعلقة بالإقتصاد الكلي والنمو"، الصادرة في العام ٢٠٠٧، عن مكتب الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية، من قبل شاري سبيغل، المدير التنفيذي لمبادرة الحوار حول السياسات، جامعة كولومبيا، نيويورك. https://esa.un.org/techcoop/documents/MacroBackground_Arabic.pdf (الإطلاع بتاريخ ٢٠١٧/٦/٧)

فالسياسة العامة هي « كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحلّ المشاكل التي تواجه الدولة داخلياً وخارجياً ».^٣ وقد تكون السياسة العامة قراراً أو إقراراً أو موقفاً أو حتى صمتاً حين تقرر الحكومة عدم القيام بأي تصرف حيال قضية ما.

أمّا صفة «العامة» التي تتبع كلمة السياسة، فتردنا إلى عمل الحكومة، مؤسسة أو أفراداً وحتى إلى المجلس النيابي، إذ يمكن للشركات الخاصة أيضاً أن تتبنى سياسات فتسمى تلك «سياسة الشركة».

وتدلّ كلمة السياسة العامة، وإن كانت في المفرد، على حزمة من السياسات الصادرة عن جهة رسمية تمثّل الدولة.

أكاديمياً، يعتبر مفهوم السياسات العامة مفهوماً حديثاً نسبياً. وهو حقل علمي معرفي، يدرّس في عدة إختصاصات كالعلوم السياسية وإدارة الأعمال والإقتصاد والإدارة العامة والعلوم الإجتماعية، نظراً للميزة التخصصية للشهادات الجامعية، وتلبية لازدياد وتنوّع المشاكل العامة. وقد تطوّر بداية في الولايات المتحدة الأميركية بعد العام ١٩٥٠، وتبنته لاحقاً معظم الدول وأدرجته في مناهجها الجامعية. وعلى سبيل المثال، تتحضر الجامعة اللبنانية، في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، لإطلاق ماجستير في السياسات العامة الإجتماعية.^٤

وتوضع السياسات العامة والإستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل. ان السياسات العامة للمدى الطويل، يمكن أن تتخطى الثلاثين عاماً، لأن المشاكل التي تواجه عادةً العمل العام، قد لا تأتي حلولها في المدى القريب، بل بعد تنفيذ سلسلة من الإجراءات والإستراتيجيات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كسياسة معالجة مشكلة البطالة أو سياسة تخفيض العجز العام. ويظهر أحياناً التغيير بشكل تدريجي على المدى المتوسط والبعيد، خاصة إذا كانت الحلول تقضي بتغيير ديمغرافي أو ثقافي، كالتوعية لمكانة الطفل في العائلة والمجتمع، كهدف من أهداف السياسات العامة التي تحمي الطفولة.^٥

^٣ د. عبد الفتاح ياغي، " السياسات العامة : النظرية والتطبيق". جامعة الإمارات العربية، ٢٠٠٩. (الإطلاع تاريخ ٢٠١٧/٧/٣).
https://www.researchgate.net/profile/Abdulfattah_Yaghi/publication/259675542_Public_Policy_Theory_and_Application_2010_Peer-reviewed_published_by_the_Arab_Organization_of_Administrative_Development_The_Arab_League_Cairo_Egypt_Nine_chapters_360_pages_hardcover/links/55b6e8ff08ae092e9656f6f5.pdf

^٤ الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية. 8=<https://ul.edu.lb/faculte/branches.aspx?facultyId=8>
^٥ BOUSSAGUET Laury, « Politiques Publiques, La question de la temporalité », Site de l'Université numérique juridique francophone, 2014. https://cours.unjf.fr/repository/coursefilearea/file.php/162/Cours/07_item/indexIO.htm

- الإستراتيجية

ولتوضيح الإلتباس في استعمال مفهومي السياسة العامة والإستراتيجية، فالتعريف الأبسط الذي يظهر الفرق بين المفهومين هو أنّ السياسة العامة هي دائرة القرارات، أما الإستراتيجية فهي دائرة التنفيذ، أي أن السياسة العامة تحدد الأهداف والتوجّه والقيم الأساسية لعمل الحكومة، بينما تحدّد الإستراتيجية خطة العمل ومجالات الإستثمار، ومصادر التمويل، لتحقيق هذه الأهداف،⁶ علماً أن الإستعمال العامي للمفهومين، وأحياناً الإستعمال المهني، يراهما كمرادفين.

ثالثاً: مراحل صنع السياسات العامة

تتمّ عملية صنع السياسات العامة طبقاً لمناهج علمية قد يختلف شكلها باختلاف النظام السياسي وفلسفة الحكم وثقافة المجتمع، إنما تلتقي جميعها في المضمون.

لقد إخترنّا، في هذه الفقرة، عرض مراحل صنع السياسة العامة، كما وصفها الدكتور عبد الفتاح ياغي في كتابه «**كتاب السياسات العامة: النظرية والتطبيق**»، الذي تبنت نشره جامعة الدول العربية. ويظهر الجدول التالي المراحل الستة المتبعة في عملية صنع السياسات العامة.

المشاركون في العملية Major Stakeholders and Participants	النشاطات المطلوبة Major Activities	العملية (مراحل صنع السياسة العامة) Major Processes
المواطنون - الحكومة - الإعلام - مؤسسات المجتمع المدني - أعضاء المجلس النيابي (الشورى) - النقابات المهنية - الأحزاب السياسية	نشر الوعي بوجود مشكلة ما - إظهار الحاجة لتدخل الحكومة - جعل أكبر عدد ممكن من الناس تدرك أهمية الحاجة للتعامل مع وضع ما أو مشكلة ما	١. تحديد المشكلة (Problem Identification)
أعضاء الحكومة - بعض النخب مثل رئيس الدولة والوزراء السابقون ورؤساء الحكومات السابقون	تقرر الحكومة بنود برنامج العمل التي تستحق أولوية البحث والنقاش - تقرر الحكومة أية مواضيع ومشاكل وقضايا لا تستحق أن تبقى على أجدنتها	٢. وضع برنامج عمل الحكومة (وضع الأجندة الحكومية) Agenda Setting
أعضاء الحكومة - مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية - قادة الفكر - جماعات المصالح	تطوير مشاريع ومقترحات حل المشكلة	٣. عملية صياغة السياسة العامة Policy Formulation
أعضاء الحكومة - أعضاء المجلس التشريعي - وسائل الإعلام - جماعات المصالح	إختيار مقترح/مشروع سياسة معين - بناء تكتلات أو تحالفات لدعم المقترح - تقديم المشروع للمجلس التشريعي - مناقشة	٤. إسباغ الشرعية على السياسة Policy Legitimation

⁶ <https://sbenshrir.files.wordpress.com/2012/08/strategor.pdf> (Consulté le 19/6/2017)

	المشروع والتصويت عليه - إرساله إلى السلطة التنفيذية لإعتماده	
المؤسسات - رئيس الدولة - الحكومة - الدوائر العامة في الدولة	تأسيس دوائر عامة - تنظيم الجهود الإدارية - تخصيص موارد من الموازنة لتنفيذ السياسة - تقديم خدمات عامة للمواطنين	٥. تنفيذ السياسة Policy Implementation
المؤسسات والدوائر العامة في الدولة - الجهات الرقابية في المجلس التشريعي وديوان الرقابة - وسائل الإعلام - مراكز الدراسات والأبحاث - قادة الرأي - مؤسسات المجتمع المدني	رفع تقارير دورية حول مراحل تنفيذ السياسة - إجراء الدراسات لتحديد جوانب الضعف وجوانب القوة في السياسات - سؤال المواطنين عن مستويات رضاهم عن السياسة - تقييم تأثير السياسة على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع - مقارنة أهداف السياسة مع واقع النتائج التي أدى إليها تنفيذ السياسة - تقديم المقترحات والتوصيات لأجل تحسين أداء الحكومة أو تغيير السياسة أو تعديلها	٦. تقييم السياسة Policy Evaluation

المصدر : كتاب السياسات العامة : النظرية والتطبيق للدكتور عبد الفتاح ياغي - جامعة الإمارات العربية - ٢٠٠٩.

وكما يظهر من خلال الجدول، فإن بداية صنع السياسة العامة تكون بإدراك الحكومة لوجود مشكلة تؤثر على حياة المجتمع والمواطنين، ومن ثمّ بامتلاك النية للتدخل ومعالجتها. وبالتالي تتبنى الحكومة حلّ هذه المشكلة وتضعها على جدول أعمالها، كمسكلة تدني المستوى التعليمي في المدارس الرسمية أو مشكلة ارتفاع معدّل الجريمة. ويتغيّر موقع قضية ما على الأجندة بحسب ما تراه الحكومة مهماً أو ملحاً، كل حكومة بحسب سياساتها الخاصة. ويشكّل البيان الوزاري إجمالاً الخطوط العريضة لجدول أعمال الحكومة.

بعد هذه المرحلة، تبدأ عملية صياغة السياسة العامة. فتتعلق المناقشات ويتم تبادل الآراء بين الأطراف المعنية لتطوير عدة بدائل لحل المشاكل الواردة في الأجندة وكذلك الآليات المناسبة لتنفيذ الحلول المقترحة. وتتمّ معظم العمليات الرئيسية لصياغة السياسة العامة داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

أما الأطراف الرئيسية التي تؤثر في صياغة السياسات العامة فهي: الإدارة العامة (الوزارات والدوائر الحكومية)، السلطة التشريعية، جماعات المصالح (الأحزاب والنقابات والجمعيات وغرف التجارة والصناعة...)، مراكز الأبحاث والإستشارات (Think Tanks)، وكوادر المجلس النيابي (موظفو الإدارة البرلمانية).

وتتأثر أساليب صياغة السياسات العامة بكمية المعلومات وبالتصور السببي للمشكلة التي يتم معالجتها:

- فهناك الأسلوب الروتيني (Routine) حيث المشكلة ومسبباتها معروفة لدى الحكومة.
- أما الأسلوب الإبداعي (Creative)، فهو عندما تبتكر الحكومة حلاً فيه قدر من الإبداع، حين لا تملك معلومات كافية وموثوقة عن المشكلة. في هذا الوضع، يصعب التنبؤ بالنتائج.
- وقد تلجأ الحكومة إلى الأسلوب المشروط (Conditional) عندما لا تملك فهماً واضحاً لمسببات المشكلة بالرغم من توفر المعلومات الكافية.
- أما الأسلوب المحترف (Professional)، فهو الأسلوب المتبع حين لا تملك الحكومة الحقائق والمعلومات الكافية حول المشكلة، إنما تعرف مسبباتها.

ويتم اسباغ الشرعية على السياسات العامة عبر المصادقة عليها، كل دولة بحسب نظامها السياسي. تحصل عادةً عملية المصادقة داخل مجلس النواب، عبر التصويت المباشر على السياسات، أو عبر التصويت على القوانين المرافقة لهذه السياسات.

أما مهمة تنفيذ السياسات العامة، فتتولاها السلطة التنفيذية، من خلال قطاع الإدارة العامة، أي الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الرسمية. وتقوم أجهزة الإدارة العامة بترجمة فهمها للسياسة العامة عبر وضع لوائح وتعليمات وقرارات تعمم على كل الفروع، فتحول السياسات العامة من النظري إلى التطبيقي، عبر مراعاة كافة التفاصيل.

وتأتي في المرحلة الأخيرة عملية التقييم والتي تعتبر من أهم مراحل صنع السياسة العامة، وهي في جوهرها عملية سياسية بقدر ما هي عملية إدارية. ويمكن لهذه العملية أن تحصل كنشاط داخلي للمؤسسة أو من قبل جهة مستقلة. ويمكن أن تتم قبل، خلال أو بعد إنطلاق العمل الحكومي. غير أنه، ضماناً لموضوعية وحيادية التقييم، يُفضّل أن تكون الجهة التي تجري التقييم مختلفة ومستقلة عن الجهة المنفذة.

وتتم هذه العملية عبر تبني معايير محددة لتقدير قيمة وأهمية النتائج، بهدف ضمان فعالية عمل الحكومة وقدرتها على تبني سياسات ناجحة وكفوة. وأهم ما ينتج عن عملية التقييم هي التوصيات والمقترحات، التي تهدف إلى إرشاد صانعي القرار في الحكومة، لتحسين أدائهم عبر مراجعة السياسة العامة.

وقد أطلقت الحكومة الفرنسية، في العام ٢٠١٢، برنامج تقييم شامل لكل السياسات العامة، التي قد تمّ تنفيذها (Ex-post Evaluation)، ضمن إطار حملة تحديث العمل العام.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت العام ٢٠١٥ السنة الدولية للتقييم،^٧ بعد صدور قرارها^٨ عام ٢٠١٤، حول دعم بناء القدرة على تقييم الأنشطة الإنمائية على المستوى القطري، بهدف تعزيز عملية التقييم على الصعيد الدولي والوطني والمحلي، ولتشارك الخبرات وتبادل الآراء حول عملية التنمية البشرية المستدامة.

رابعاً: السياسات العامة في الدساتير والأنظمة

إن السياسات العامة من الأهمية بحيث أنها ذكرت في كثير من الدساتير.

فالمادة ٦٥ من الدستور اللبناني تحدّد وضع السياسات العامة للدولة في كافة المجالات، كمسؤولية تقع على عاتق مجلس الوزراء. أما المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة، فهو رئيس مجلس الوزراء، كما تنص المادة ٦٤، وهو الذي يطرحها أمام مجلس النواب. ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس النيابي عن تبعات أو نتائج السياسة العامة للحكومة، كما نصّت المادة ٦٦. ويقتضي التمييز هنا بين السياسات العامة والبيان الوزاري الذي يرمز إلى أجندة الحكومة.

أما تفاصيل عملية صنع السياسة العامة أو دور مجلس النواب فلا ذكر لهما في الدستور اللبناني أو في القوانين اللبنانية.

من جهة أخرى نرى أن الدستور الفرنسي أضاف، في العام ٢٠٠٨، تعديلات جوهرية إلى مهام مجلس النواب.^٩ فأعطى البرلمان الفرنسي، إلى جانب التشريع، مهمة تقييم سياسات الحكومة العامة. واستحدث مجلس النواب الفرنسي، في العام ٢٠٠٩، «لجنة تقييم ومراقبة السياسات العامة»، برئاسة رئيس مجلس النواب ورؤساء اللجان الدائمة، بالإضافة إلى كافة ممثلي الأحزاب.^{١٠} وتلعب هذه اللجنة دوراً رقابياً على عمل الحكومة وقراراتها المتعلقة بالسياسات العامة، قد يؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة.

⁷ Le portail de la modernisation de l'action publique, « 2015, Année internationale de l'évaluation », 2015. <http://www.modernisation.gouv.fr/laction-publique-se-transforme/en-evaluant-ses-politiques-publiques/2015-annee-internationale-evaluation> (consulté le 13/7/2017).

^٨ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، اللجنة الثانية، البند ٤٢ من جدول الأعمال، الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، AC.2/69/L.35* (٢٠١٧/٧/٨)

^٩ المواد ٢٠، ٢٤، ٢٧-٢٨، ٤٨ و ٤٩ من الدستور الفرنسي.

^{١٠} Vie publique, « Qu'est-ce que le comité d'évaluation et de contrôle des politiques publiques », 2014, <http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/institutions/fonctionnement/parlement/assemblee-nationale-senat/qu-est-ce-que-comite-evaluation-contrrole-politiques-publiques.html> (consulté le 11/7/2017)

أما الدستور المصري،^{١١} فيعطي مجلس النواب سلطة إقرار السياسة العامة. كما يسمح، بناءً لطلب عشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل، إستيضاح سياسة الحكومة بشأن موضوع عام. أما وضع السياسة العامة وتنفيذها فهي من مهام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، على أن يتولى كل وزير وضع السياسة العامة لوزارته، ضمن السياسة العامة للبلاد.

ويولي الدستور الإماراتي^{١٢} مهمة رسم السياسات العامة للمجلس الأعلى للإتحاد. ويعطي الدستور الكويتي^{١٣} مهمة وضع السياسات العامة وتنفيذها لرئيس الحكومة والوزراء، بينما يلزم الدستور الجزائري^{١٤} الحكومة على تقديم بيان سنوي عن السياسة العامة للمجلس الشعبي الوطني. أما في تونس،^{١٥} فيضبط رئيس الحكومة السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها، على أن تتناط برئيس الجمهورية مهمة ضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي. ويضع الدستور الأردني^{١٦} رئيس الوزراء والوزراء في موقع المسؤولية المشتركة عن السياسة العامة للدولة، أمام مجلس النواب.

خامساً: لبنان والسياسات العامة

يطرح الرأي العام نقطة إستفهام حول وجود أو غياب السياسات الوطنية في لبنان في الزمن الحاضر.

ولما كانت عملية وضع السياسات تدخل في نطاق عمل الحكومة اللبنانية، حاولنا أن نجري مسحاً عاماً للقوانين اللبنانية وللمراسيم التي تنظّم عمل الحكومة والوزارات، باحثين عن الجهات الشرعية التي يدخل في صلب مهامها القانونية وضع السياسات العامة في لبنان، علماً أن وزارة الدولة للتنمية الإدارية كانت قد أقرّت في «إستراتيجية تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان»^{١٧} بوجود «ضعف في صنع السياسات وإعداد الخطط وتنفيذه»، كإحدى المشاكل التي يعاني منها القطاع العام. وقد ردّت هذا الضعف إلى «غياب مخطط علمي لهيكلية عامة للإدارة»، نتج عنه «بنيان إداري يتمثل بنسيج مذهل من التداخل والإزدواجية في المسؤوليات»، أدى إلى تضارب في الأدوار والمهام.

^{١١} المواد ١٠١، ١٣٢، ١٥٠، ١٧٦ و ١٨٦ من الدستور المصري.

^{١٢} المادة ٤٧ من الدستور الإماراتي.

^{١٣} المواد ٥٨، ١٢٣ و ١٣٠ من الدستور الكويتي.

^{١٤} المادة ٨٤ من الدستور الجزائري.

^{١٥} الفصلين ٧٧ و ٩١ من الدستور التونسي.

^{١٦} المادة ٥١ من الدستور الأردني.

^{١٧} مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية، إستراتيجية تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، ٢٠١١. <http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Strategies/Pages/Strategy2011.aspx> (الإطلاع تاريخ ٢٥/٨/٢٠١٧)

وقد صدر عن الوزارة نفسها، في العام ٢٠١٣، «دليل إعداد الخطط الإستراتيجية في الوزارات والإدارات العامة».^{١٨}

لكن، قبل التطرق للواقع التشريعي الحالي، كان لا بدّ من العودة إلى بداية ظهور السياسات العامة في لبنان، عبر استكشاف وزارة التصميم العام التي تشكّلت في العام ١٩٥٤، ولم تبدأ عملها الفعلي إلا في العام ١٩٥٩، في عهد الرئيس فؤاد شهاب. وقد ضمّت مديريتين: مديرية الدراسات والتخطيط ومديرية الإحصاء المركزي.

ومن أولى أعمال مديرية الدراسات والتخطيط «دراسة عن بطاقة القرية»، وهي دراسة مناطقية إحصائية لديمغرافية القرى اللبنانية، ترمي إلى استبيان حاجات المناطق الريفية بحسب الأفضية،^{١٩} على أن توضع بعدها خطة إنمائية شاملة لكل محافظة.

وقد وضعت هذه الوزارة ثلاث خطط إنمائية خمسية: الخطة ١٩٦٣/١٩٦٨، الخطة ١٩٦٨/١٩٧٣، والخطة ١٩٧٣/١٩٧٨، غير أنه لم يتم تنفيذ سوى ١٥ إلى ٢٠% منها، لغياب التمويل.

وقد صدر، في العام ١٩٦٤، مرسوم إحداث دائرة للمشاريع والبرامج^{٢٠} في عشرة من الإدارات الرسمية.^{٢١} وقد دعت المادة ٢ من المرسوم بربط هذه الدوائر مع مديرية الدراسات والتخطيط في وزارة التصميم العام بهدف خلق تعاون مباشر لوضع الخطة العامة الشاملة للتنمية.

في العام ١٩٧٧، قامت حكومة الرئيس سليم الحصّ بإلغاء هذه الوزارة،^{٢٢} وحلّ محلّها مجلس الإنماء والإعمار. وقد أنيطت به خمس مهام: تخطيطية، إستشارية وتوجيهية، تنفيذية، مالية، ورقابية.^{٢٣} فانتقلت المهام التخطيطية من وزارة التصميم إلى مجلس الإنماء والإعمار. وشملت مهامه التخطيطية^{٢٤} وضع سياسة عامة شاملة، واقتراح سياسات إقتصادية ومالية

^{١٨} مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية، "دليل إعداد الخطط الإستراتيجية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان"، ٢٠١٣، <http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Publications/Guides/pages/FinalStrategicPlansDvptManual2013aprR.aspx> (الإطلاع تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٦)

^{١٩} د. خير الدين طباره، "ماذا وزارة التصميم العام أو التخطيط؟"، جريدة الديار، ١٩٩٧. <http://www.addiyar.com/article/731816>-03081997A9-22-D8%AD%81%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8% (الإطلاع تاريخ ٢٠١٧/٨/٩)

^{٢٠} مرسوم رقم ١٧٤٦٤، صادر في ٩ أيلول ١٩٦٤، إحداث دائرة للمشاريع والبرامج وتحديد ملاكها في عدد من الإدارات العامة، المادة ٢.
^{٢١} أسنحتت دائرة للمشاريع وبالرأج في المديرية العامة للداخلية، المديرية العامة للطرق والمباني، المديرية العامة للإنشاءات المائية والكهربائية، المديرية العامة للنقل البري والبحري، المديرية العامة للتربية، المديرية العامة للصحة، المديرية العامة للزراعة، المديرية العامة للبريد والبرق، المديرية العامة للهاتف، المديرية العامة للعمل والشؤون الإجتماعية.

^{٢٢} المادة ١٣ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ١٩٧٧/١/٣١، إنشاء مجلس الإنماء والإعمار والغاء وزارة التصميم العام.

^{٢٣} المواد ٣-٤-٥-٦-٧ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ١٩٧٧/١/٣١.

^{٢٤} المادة ٣ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ١٩٧٧/١/٣١.

وإجتماعية، يوافق عليها مجلس الوزراء. وقد صادفنا مثلاً قراراً من مجلس الوزراء،^{٢٥} بالموافقة على الإطار التوجيهي لسياسة تنشيط الصناعة اللبنانية الذي وضعت وزارة الصناعة (سنة ١٩٧٨)، حيث يدعو البند ١٨ مجلس الإنماء والإعمار إلى « وضع سياسة صناعية طويلة الاجل يشترك في وضعها جميع الفرقاء المعنيين».

أما في مسح للقوانين اللبنانية في الفترة الحالية، فقد ظهر وجود متكرر لمصطلح «السياسة العامة».

فقانون الحق في الوصول إلى المعلومات^{٢٦} يلزم الإدارات العامة بتقديم تقرير سنوي يتضمن السياسة العامة المعتمدة من قبل الإدارة.

أما النظام الداخلي لمجلس النواب،^{٢٧} فيسمح بإمكانية الدعوة لعقد جلسة لمناقشة الحكومة في سياستها العامة، بناءً على طلب الحكومة أو بناءً لطلب عشرة نواب.

أما النظام العام للمؤسسات العامة^{٢٨} فيولي مجلس الإدارة السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة، مما يفترض وجود سياسات عامة لهذه المؤسسات.

أما السياسة الوحيدة الواضحة التي ظهرت في البحث فهي «مشروع السياسة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام في لبنان».^{٢٩}

أما قوانين إنشاء الوزارات ومراسيمها التنظيمية فتحدّد أحياناً الجهة الموكلة بوضع سياسات الوزارة. فوزارة البيئة توكل هذه المهمة، بحسب هيكليتها، إلى دائرة السياسات البيئية التابعة لمصلحة التخطيط والبرمجة.^{٣٠} وتأخذ وزارة البيئة على عاتقها وضع سياسة عامة لكل ما يتعلّق بشؤون البيئة.^{٣١} أما السياسة الزراعية، فتقترحها دائرة الدراسات الاقتصادية في وزارة الزراعة،^{٣٢} بينما يضع مجلس الوزراء السياسة الدفاعية العامة،^{٣٣} وكذلك السياسة البترولية العامة التي يسهر وزير الطاقة والمياه على تنفيذها.^{٣٤} ويضع مجلس الوزراء أيضاً سياسة

^{٢٥} قرار رقم ١/٢٧، صادر في ٢٨ شباط سنة ١٩٧٨، قرار مجلس الوزراء بشأن الإطار التوجيهي لسياسة تنشيط الصناعة اللبنانية

^{٢٦} قانون رقم ٢٨ الصادر في ٢٠/١٧/٢٠١٠، الحق في الوصول إلى المعلومات، المادة ٨.

^{٢٧} النظام الداخلي لمجلس النواب، الصادر في ١٨/١٠/١٩٩٤، المادة ١٣٧

^{٢٨} مرسوم رقم ٤٥١٧ الصادر في ١٣/١٢/١٩٧٢، النظام العام للمؤسسات العامة، المادة ١٠.

^{٢٩} قرار رقم ١٠ صادر في ٢١/٥/٢٠٠٧، مشروع السياسة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام في لبنان.

^{٣٠} مرسوم رقم ٢٢٧٥، صادر في ١٥ حزيران ٢٠٠٩ تنظيم الوحدات التابعة لوزارة البيئة وتحديد مهامها وملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها.

^{٣١} القانون رقم ٢١٦ صادر في ٢/٤/١٩٩٣، إحداهن وزارة البيئة، المادة ٢.

^{٣٢} مرسوم رقم ٥٢٤٦ الصادر في ٢٠/٦/١٩٩٤، تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه

^{٣٣} مرسوم إشتراعي رقم ١٠٢ صادر في ١٦/٩/١٩٥٣، الدفاع الوطني، المادة ٦.

^{٣٤} قانون رقم ١٣٢ الصادر في ٢٤/٨/٢٠١٠، قانون الموارد البترولية في الباه البحرية، المادتين ٨ و ٩.

توزيع الترددات اللاسلكية.^{٣٥} وتهتم وزارة الداخلية بوضع سياسات لبنان الداخلية،^{٣٦} دون تحديد الجهاز الداخلي الذي يقوم بهذا العمل. وتضع وزارة الطاقة والمياه السياسة العامة لقطاع الكهرباء والمخطط التوجيهي العام.^{٣٧}

وقد أنشأت بعض الوزارات مجالس ولجان وهيئات لدعمها في صنع السياسات العامة، كالمجلس الوطني لحماية البيئة^{٣٨} الذي صدرت مراسيمه التنظيمية في العام ٢٠١٢، وكان قد أقرّ في العام ١٩٩٣.^{٣٩} ومهمة هذا المجلس الأساسية هي «التقدم باقتراحات وتوصيات لإقرار سياسة بيئية شاملة ومتكاملة واقتراح الخطط الملزمة لتنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها». ويرسم المجلس الوطني للبحوث العلمية الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية، ويقدمها للحكومة لإقرارها،^{٤٠} على أن تستشير الحكومة هذا المجلس في «كل قضية تهم سياسة الدولة العلمية». كذلك مجلس التعليم العالي الذي يهتم بتطوير سياسات التعليم العالي،^{٤١} أو المجلس الوطني للسياسة المرورية الذي يهتم برسم السياسة العامة للسلامة المرورية،^{٤٢} وتهتم الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين بإعداد السياسة العامة لشؤون المعوقين.^{٤٣} وقد أنشئت في وزارة الطاقة لجنة مركزية للطاقة لتخطيط ورسم سياسة الطاقة.^{٤٤} وأنشأت وزارة العمل المؤسسة الوطنية للإستخدام التي ترسم وتنفّذ سياسة الإستخدام.^{٤٥} وتقرّح الهيئة العامة للطيران المدني السياسة العامة لأمن الطيران المدني، على أن يصدقها وزير الوصاية على المؤسسة،^{٤٦} كما تقرّ المبادئ العامة لسياسة النقل الجوي المدني. ويقترح المجلس الأعلى للخصخصة السياسة العامة للخصخصة على أن يوافق عليها مجلس الوزراء.^{٤٧} ويتولى المجلس الوطني للقياس وضع سياسة وطنية تتناول تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة التي ترعى القياس.^{٤٨}

^{٣٥} قانون رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢/٧/٢٠٠٢، قانون الإتصالات، المادة ١٦.

^{٣٦} مرسوم رقم ٤٠٨٢ الصادر في ١٤/١٠/٢٠٠٠، تنظيم وزارة الداخلية والبلديات، المادة ١.

^{٣٧} قانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢/٩/٢٠٠٢، تنظيم قطاع الكهرباء، المادة ٦.

^{٣٨} المرسوم رقم ٨١٥٧ صادر في ١٨ أيار سنة ٢٠١٢ تأليف المجلس الوطني للبيئة وتحديد مهامه وتنظيمه.

^{٣٩} القانون رقم ٢١٦ صادر في ٢/٩/١٩٩٣، إحداث وزارة البيئة.

^{٤٠} قانون صادر في ١٤/٩/١٩٦٢، إنشاء مجلس وطني للبحوث العلمية، المادة ٤.

^{٤١} القانون رقم ٢٨٥، صادر في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص، المادة ١٦.

^{٤٢} قانون رقم ٢٤٣ صادر في ٢٢/١٠/٢٠١٢، قانون السير الجديد، المادة ٣٥٦.

^{٤٣} القانون ٢٢٠ يتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، الصادر في ٢٩/٥/٢٠٠٠، المادة ٧.

^{٤٤} مرسوم رقم ٥٤٤٤ الصادر في ٢٠/٩/١٩٨٢، تأليف لجنة مركزية للطاقة.

^{٤٥} مرسوم رقم ٨٠ الصادر في ٢٧/٦/١٩٧٧، إنشاء مؤسسة عامة تدعى "المؤسسة الوطنية للاستخدام"، المادة ٣.

^{٤٦} قانون رقم ٤٨١ الصادر في ١٢/١٢/٢٠٠٢، إدارة قطاع الطيران المدني.

^{٤٧} قانون رقم ٢٢٨ الصادر في ٣١/٥/٢٠٠٠، قانون تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها، المادة ٥.

^{٤٨} قانون رقم ١٥٨ الصادر في ١٧/٨/٢٠١١، قانون نظام القياس في لبنان، المادة ٥.

وتشير العديد من القوانين والمراسيم اللبنانية إلى ضرورة الإلتزام بالمعايير التي ترسمها سياسة ما، كسياسية حماية البيئة الوطنية^{٤٩}، أو السياسة الصحية العامة وسياسة الإصلاح الصحي^{٥٠}، أو حتى سياسة التأمينات العامة^{٥١}، أو سياسة السلامة الغذائية^{٥٢}، وسياسة تنمية الزراعات المفيدة^{٥٣}، دون أن نجد أثراً لهذه السياسات.

وقد نجد على مواقع العديد من الوزارات برامجاً وخطط عمل وحتى استراتيجيات، غير أن السياسة العامة لهذه الوزارات غائبة. فقد وجدنا مثلاً على موقع وزارة الصحة عدّة استراتيجيات نذكر بعضها: «إستراتيجية الصحة النفسية واستخدام المواد للإدمان ٢٠١٥-٢٠٢٠»، و«الخطة الإستراتيجية للمدة المتوسطة (٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠)». أما موقع وزارة الطاقة والمياه، فمن جملة ما يعرض الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه التي وضعت في العام ٢٠١٠. ويعرض موقع وزارة البيئة عدة مشاريع تقوم بها الوزارة، كبرنامج مكافحة التلوث البيئي في لبنان، وبعض السياسات الفرعية ك «سياسات لتسويق وتطوير القوانين من أجل دمج الادارة المستدامة للأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية في لبنان»، و«الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي»^{٥٤} التي تهدف الوصول، في العام ٢٠٣٠، إلى الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي في لبنان، وترسم الرؤية العامة عبر تحديد ثلاثة عشر مجال أولي^{٥٥}، وتتضمن خطة عمل تحتوي واحد وتسعين نشاطاً، بغية تحقيق الأهداف الوطنية الثمانية عشر. أما عن غياب سياسة وطنية لحماية البيئة، فقد علّله بعض الإداريين بعدم وجود تنسيق مع الوزارات الأخرى للوصول إلى سياسات عامة، لما يتطلبه موضوع البيئة من تعاون بين عدة وزارات كوزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الصناعة، ووزارة الطاقة والمياه...

ومن الجدير بالذكر، وجود التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام^{٥٦} الذي يلزم السياسات العامة والمشاريع بالإلتزام بمعايير الصحة البيئية وباستدامة الموارد الطبيعية.

^{٤٩} القانون رقم ٤٤٤ الصادر في ٢٩/٧/٢٠٠٢، حماية البيئة.
^{٥٠} مرسوم رقم ٥٨٣٢ صادر في ٤/٧/٢٠٠١ تعديل ملاك ومهام دائرة المشاريع والبرامج المحدثة في وزارة الصحة العامة بموجب المرسوم رقم ١٧٤٦٤ تاريخ ٩/٩/١٩٦٤
^{٥١} مرسوم رقم ٩٨٠ صادر في ٢٤/١١/٢٠٠٧، انشاء لجنة للتنسيق والتعاون بين الهيئات الضامنة العامة وتنظيم عملها وتحديد تعويض اعضاء اللجنة المذكورة.

^{٥٢} قانون رقم ٦٥٩ الصادر في ٤/٢/٢٠٠٥، حماية المستهلك، المادة ٦٥.
^{٥٣} مرسوم رقم ٣٧ صادر في ٥/٨/١٩٦٨، تنمية الزراعات المفيدة لاجلها مكان الزراعات غير المشروعة، المادة ٢.
^{٥٤} الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل ٢٠١٦، موقع وزارة البيئة.
^{٥٥} وضعت هذه الإستراتيجية في العام ١٩٩٨، وتمت مراجعتها في العام ٢٠١٦.
^{٥٦} مرسوم رقم ٨٢١٣ الصادر في ٢٤/٥/٢٠١٢، التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام، المادة ١.

سادسا: مثال حول السياسات العامة: الإتحاد الأوروبي

تشكل إتفاقية ماستريخت (١٩٩٢)، التي أسست الإتحاد الأوروبي بشكله الحالي، الرؤية الأساسية لتوجهات سياسة الإتحاد الأوروبي، والإطار السياسي والقانوني الذي انطلقت منه السياسات الأوروبية اللاحقة.^{٥٧}

وتقسم هذه السياسات إلى:^{٥٨}

- سياسات داخلية، كالسياسات الزراعية وسلامة الغذاء، وهي تؤثر بشكل مباشر على مواطني الإتحاد الأوروبي.
- وسياسات خارجية، كسياسة الجوار الأوروبية، والسياسة التجارية مع الدول غير الأعضاء.

أما صياغة هذه السياسات، فتتم بالتعاون بين ثلاث مؤسسات رئيسية في الإتحاد الأوروبي: المفوضية الأوروبية التي تقترح السياسات العامة، مجلس الإتحاد الأوروبي الذي يناقش هذه السياسات ويقترح التعديلات عليها، والبرلمان الأوروبي الذي يمثل موقف المواطنين الأوروبيين من هذه السياسات ولديه أيضاً صلاحية تعديلها.

تضع هذه المؤسسات الثلاث أيضاً، إضافة إلى المجلس الأوروبي، الإستراتيجيات^{٥٩} الأوروبية العامة. على سبيل المثال، إستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠/٢٠٠٠.

وتحدّد هذه الإستراتيجية كأولوية، النمو الذكي، المستدام والشامل، وتبغى، مع حلول العام ٢٠٢٠، تحقيق خمسة أهداف:

١. أن يكون ٧٥٪ من السكان، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٤ عاماً، غير عاطلين عن العمل.
٢. استثمار ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في البحث والتطوير.
٣. تحقيق أهداف المناخ والطاقة «٢٠٢٠/٢٠٠٠».

⁵⁷ Strasbourg l'européenne, « Les institutions de l'Union Européenne », (consulté le 15/10/2017) <http://www.strasbourg-europe.eu/explications-detaillees-sur-les-institutions-de-l-union-europeenne,3214,fr.html?DisablePublicationWorkflow=1>

⁵⁸ Department of Foreign affairs and trad, Irland, “EU policy overview”, <https://www.dfa.ie/our-role-policies/ireland-in-the-eu/eu-policy-overview> (consulté le 16/10/2017)

⁵⁹ Commission Européenne, « Comment les priorités sont fixées », https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-and-goals/how-priorities-are-set_fr (consulté le 20/10/2017)

⁶⁰Union Européenne, « Europe 2020, une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive », 2010. <http://ec.europa.eu/eu2020/pdf/COMPLET%20FR%20BARROSO%20-%20Europe%202020%20-%20FR%20version.pdf> (consulté le 25/10/2017).

٤. خفض معدل التسرب المدرسي إلى أقل من ١٠٪، ورفع نسبة حاملي شهادات التعليم العالي إلى ٤٠٪ على الأقل.

٥. تخفيض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر بمقدار ٢٠ مليون نسمة.

سابعاً: الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة عملية صنع السياسات العامة ودور الحكومة والتشريع في هذه العملية. ومن الضروري في الختام التطرّق إلى دور المجتمع المدني في تعاونه مع القطاع العام لوضع السياسات العامة وتفعيلها بشكل أفضل.

فعلى سبيل المثال، تأسس في كندا في العام ١٩٨٧ منتدى السياسات العامة،^{٦١} الذي يجمع قادة وممثلي القطاعين العام والخاص، من موظفين حكوميين، ونقابات ومؤسسات عامة وشركات خاصة، ومنظمات غير حكومية. وترتكز مهمته على إطلاق مناقشات بشأن قضايا السياسات العامة الرئيسية وتحديد حلول ومسارات جديدة للمستقبل.

فمن الضروري أن تكون الرؤية الوطنية للمشكلات التي تواجه المجتمعات، تقضي اللجوء إلى حكومات فعّالة لإيجاد الحلول المناسبة، بمساعدة جميع القطاعات. وبما أن السياسات العامة تشبه خارطة الطريق نحو المستقبل، فإن نجاح السياسات العامة متعلق ليس فقط بفعاليتها، بل أيضاً بشراكة المجتمع المدني، كنوع من التعاون الذي يبني الجسور وينقل المعرفة بين القطاعين.

وقد نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) دراسة حول وجود ارتباط وثيق بين ثقة الشعب بحكومته والسياسات العامة لهذه الحكومة.^{٦٢} فإن فقدان الثقة ينتج عن فشل الحكومة المتكرر في الحكم، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة، كأن تصمّم السياسات دون شفافية ودون التشاور مع أصحاب المصالح، أو أن لا يتم تنفيذ السياسات الموضوعة، أو أن لا يتم تقييم نتائجها فتتكرر الأخطاء نفسها.

ويتوقع المواطنون أن تحتوي السياسات العامة على عنصرين أساسيين هما:
- الكفاءة، كأن تكون الحكومة فعالة في معالجة الأزمات، وأن تستجيب لإحتياجات مواطنيها.

⁶¹ Forum des politiques publiques du Canada, « A propos du Forum », <http://www.ppforum.ca/fr/a-propos> (consulté le 31/10/2017)

⁶² OECD, “Trust and Public Policy, How better governance can help rebuild public trust”, OECD public governance reviews, 2017, <http://www.oecd.org/governance/trust-and-public-policy-9789264268920-en.htm> (consulté le 31/10/2017).

- القيم، وخاصة النزاهة والشفافية والعدالة.

لذلك، فإن احترام الحكومات لهذه العناصر، في عملية صنع السياسات العامة، يساعدها على إعادة بناء ثقة المواطنين بها.

اعداد: رولى قطان

مصادر:

- الدستور اللبناني
- الدستور الفرنسي
- الدستور المصري
- الدستور الإماراتي
- الدستور الكويتي
- الدستور الجزائري
- الدستور التونسي
- الدستور الأردني
- النظام الداخلي لمجلس النواب، الصادر في ١٨/١٠/١٩٩٤.
- قانون رقم ٢٢٠ يتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، الصادر في ٢٩/٥/٢٠٠٠.
- قانون رقم ١٣٢ الصادر في ٢٤/٨/٢٠١٠، قانون الموارد البترولية في الياه البحرية.
- قانون رقم ١٥٨ الصادر في ١٧/٨/٢٠١١، قانون نظام القياس في لبنان.
- قانون رقم ٢١٦ صادر في ٢/٤/١٩٩٣، إحداث وزارة البيئة.
- قانون رقم ٢٢٨ الصادر في ٣١/٥/٢٠٠٠، قانون تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها.
- قانون رقم ٢٤٣ صادر في ٢٢/١٠/٢٠١٢، قانون السير الجديد، المادة ٣٥٦.
- قانون رقم ٢٨ الصادر في ١٠/٢/٢٠١٧، الحق في الوصول إلى المعلومات، المادة ٨.
- قانون رقم ٢٨٥، صادر في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص، المادة ١٦.
- قانون رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢/٧/٢٠٠٢، قانون الإتصالات، المادة ١٦.
- قانون رقم ٤٤٤ الصادر في ٢٩/٧/٢٠٠٢، حماية البيئة.
- قانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢/٩/٢٠٠٢، تنظيم قطاع الهرباء، المادة ٦.
- قانون رقم ٤٨١ الصادر في ١٢/١٢/٢٠٠٢، إدارة قطاع الطيران المدني.
- قانون رقم ٦٥٩ الصادر في ٤/٢/٢٠٠٥، حماية المستهلك، المادة ٦٥.
- قانون صادر في ١٤/٩/١٩٦٢، إنشاء مجلس وطني للبحوث العلمية، المادة ٤.

- قرار رقم ١٠ صادر في ٢١/٥/٢٠٠٧، مشروع السياسة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام في لبنان.
- قرار رقم ١/٢٧، صادر في ٢٨ شباط سنة ١٩٧٨، قرار مجلس الوزراء بشأن الاطار التوجيهي لسياسة تنشيط الصناعة اللبنانية.
- مرسوم إشتراعي رقم ١٠٢ صادر في ١٦/٩/١٩٥٣، الدفاع الوطني، المادة ٦.
- مرسوم إشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣١/١/١٩٧٧، إنشاء مجلس الانماء والإعمار والغاء وزارة التصميم العام.
- مرسوم رقم ٥٨٣٢ صادر في ٤/٧/٢٠٠١ تعديل ملاك ومهام دائرة المشاريع والبرامج المحدثة في وزارة الصحة العامة بموجب المرسوم رقم ١٧٤٦٤، تاريخ ٩/٩/١٩٦٤.
- مرسوم رقم ١٧٤٦٤، صادر في ٩ أيلول ١٩٦٤، إحداث دائرة للمشاريع والبرامج وتحديد ملاكها في عدد من الإدارات العامة.
- مرسوم رقم ٢٢٧٥، صادر في ١٥ حزيران ٢٠٠٩ تنظيم الوحدات التابعة لوزارة البيئة وتحديد مهامها وملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها.
- مرسوم رقم ٣٧ صادر في ٥/٨/١٩٦٨، تنمية الزراعات المفيدة لاحتلالها مكان الزراعات غير المشروعة.
- مرسوم رقم ٤٠٨٢ الصادر في ١٤/١٠/٢٠٠٠، تنظيم وزارة الداخلية والبلديات.
- مرسوم رقم ٤٥١٧ الصادر في ١٣/١٢/١٩٧٢، النظام العام للمؤسسات العامة.
- مرسوم رقم ٥٢٤٦ الصادر في ٢٠/٦/١٩٩٤، تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه.
- مرسوم رقم ٥٤٤٤ الصادر في ٢٠/٩/١٩٨٢، تأليف لجنة مركزية للطاقة.
- مرسوم رقم ٨٠ الصادر في ٢٧/٦/١٩٧٧، انشاء مؤسسة عامة تدعى "المؤسسة الوطنية للاستخدام".
- مرسوم رقم ٨١٥٧ صادر في ١٨ أيار سنة ٢٠١٢ تأليف المجلس الوطني للبيئة وتحديد مهامه وتنظيمه.
- مرسوم رقم ٩٨٠ صادر في ٢٤/١١/٢٠٠٧، انشاء لجنة للتنسيق والتعاون بين الهيئات الضامنة العامة وتنظيم عملها وتحديد تعويض اعضاء اللجنة المذكورة.
- مرسوم رقم ٨٢١٣ الصادر في ٢٤/٥/٢٠١٢، التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام.

مواقع الإنترنت

- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية
- وزارة البيئة
- وزارة الصحة
- وزارة الطاقة والمياه
- وزارة الشؤون الإجتماعية

- الجامعة اللبنانية
- جريدة الديار

- Department of Foreign Affairs and Trade, Ireland
- Forum des politiques publiques du Canada
- L'Union Européenne
- La Commission Européenne
- Le portail de la modernisation de l'action publique
- Les Nations Unies
- OECD
- Université numérique juridique francophone
- Vie Publique

كتب الكترونية

د. عبد الفتاح ياغي، " السياسات العامة : النظرية والتطبيق". جامعة الإمارات العربية، ٢٠٠٩.